الدرس السادس (الباب السادس) : الادارة الانتخابية

الهدف: يهدف هذا الدرس من الناحية المعرفية الى توضيح ان اكتمال النظام الانتخابي لابد له ان يشتمل على ادارة انتخابية مؤهلة فعلا لذلك بما ينعكس فعلا فيما بعد ويبرز على مستوى المنافسة السياسية.

اولا. إدارة العملية الانتخابية:

تحتاج إدارة العملية الانتخابية بالشكل الذي يضفي على نتائجها الكثير من المصداقية والتقبل من قبل مختلف المتنافسين السياسيين، حرصا دائما من طرف القائمين على الالتزام بكافة المبادئ التي من شأن توفرها أن تكون باقي الممارسات الانتخابية صحيحة.

ويتحقق ذلك من خلال خدمة انتخابية مهنية تتسم بـ (محمود عبد الباقي، المرجع السابق، ص.97.)

– **النزاهة:** بمعنى القدرة على الحفاظ على التواجد على مسافة واحدة من كافة الأطراف، دون الانحياز-الطوعي أو الجبري- لطرف على حساب الآخر، كحزب أو جماعة سياسية، وذلك من خلال الالتزام الواضح والصريح بكافة النصوص القانونية التي تقوم عليها العملية الانتخابية ككل.

– **الحياد:** أي القدرة على تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة أطراف العملية الانتخابية، وتمكين الجميع من الحصول على ذات الفرص دون تمييز متعمد.
–**الاستقلالية:** وهى الصفة التي إن وجدت فإنها تساعد على توافر باقي الميزات، كونها تضمن عدم التعرض لأي ضغوط أو تأثيرات من أي نوع ومن أي جهة كانت.– **الشفافية:** التي إن حللت إجرائيا فإنها تعني العمل بشكل واضح ومنفتح يمكن الجميع من الاطلاع على كافة الأعمال دون تأخير.

– **الكفاءة والمهنية:** أما عن الأولى فمضمونها ينحصر في الاستخدام الأمثل لكافة الموارد وتوظيفها لخدمة العمليات الانتخابية بكافة مراحلها بما يحقق في التحليل الأخير القدر الكافي من الترشيد والاستدامة.

أما المهنية فتعني الدقة في تنفيذ الإجراءات الانتخابية، وهي الصفة التي ترتبط بالقدرات والمؤهلات البشرية القادرة على تطبيق أعلى معايير المهنية فيما يقومون به من أعمال مهنية، وهو ما يتطلب الحرص على تعزيز هذه القدرات من خلال برامج تدريبية ممنهجة.

– **الخدمـة:** فالإدارات الانتخابية تقوم في الأساس لخدمـة الأطـراف الانتخابيـة والشركاء وبصفة خاصة جمهور الناخبين.

ثانيا. المنافسة السياسية:

تعتبر المنافسة السياسية الترجمة الضرورية والمنطقية لوجود الأحزاب السياسية في المنظومة الديمقراطية، إذ لا معنى لتعددية حزبية دون تنافس سياسي يجد قناته الطبيعية في المسلسل الانتخابي الذي يجسد المعيار الحاسم لترجمة البعد الديمقراطي في أي نظام، كما يترجم مسألة المواطنة والمشاركة السياسية إلى واقع ملموس.(Françoise Collin - « L'urne est'elle funéraire ? Autonomie et hétéronomie » In Michele Riot Sarcey (sou la responsabilité), **Démocratie et représentation**, (Paris, Editions Kimé, 1995, p45.

يختلف التنافس في مجال السياسية عن غيره من مجالات الحياة الأخرى، حيث يعتبر إجراء انتخابات على أساس الاقتراع العام، والعادل، والسري، ووجود أحزاب سياسية متعددة، أمرا في غاية الأهمية، حتى يستطيع كل من يدلي بصوته أن يختار من يمثله(من الأحزاب المتنافسة) في ظل المساواة والحرية والشفافية كواحدة من أهم المعايير التي تحفز على المنافسة السياسية. وعكس التنافس السياسي نجد الصراع السياسي الذي يتخذ أشكالا عديدة قد تصل أحيانا إلى التصفية الجسدية، إلى جانب التشهير والقذف القائم على قدم وساق في وسائل الإعلام.

وإلى جانب محورية الانتخابات ووجود أحزاب سياسية، يرتكز التنافس في النظام الديمقراطي بين الفاعلين السياسيين على محورية السلطة وطريقة الوصول إليها، وهو ما حاولت العملية السياسية في النظم الديمقراطية ترسيخه كمنهج عمل سياسي يتيح للمواطنين التداول السلمي للسلطة وبناء مؤسسات الدولة. لكن السؤال الذي يفرض نفسه في ظل النظام السياسي العربي هو مدى وجود مبدأ المنافسة السياسية ومن خلاله مشروعية الحديث عن "تنافس مفتوح" بين الفرقاء السياسيين من شأنه أن يُفضي إلى تداول للسلطة؟

الخلاصة إذن أن قيمة الانتخابات تتحدد بعائدها الديمقراطي، الذي يـشمل –فضلاً عن أبعاد أخرى- بقاءها (أي: الانتخابات) مجالاً مفتوحا للتنافس الإيجـابي بين القوى والمصالح والأفكار المتباينة بغرض بلوغ الأفضل لعموم المجتمع، مـع الإقرار المجتمعي بأنها وسيلة رئيسة للرقابة الشعبية على أداء السلطة السياسية، ثم لمحاسبة القائمين عليها، بما يضمن التصحيح الدوري للاختيار العام وفـق الإرادة الحرة للمواطنين باعتبارهم أصحاب الحق الأصيل في ذلك.(الديمقراطية والانتخابات في الوطن العربي، ص.11)